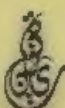


جُزْءٌ فِي بَيَانِ
الْفِرْقَةِ النَّاجِيَةِ مِنَ النَّارِ
وَبَيَانِ فَضِيلَةِ أَهْلِ الْحَدِيثِ عَلَى سَائِرِ الْمَذَاهِبِ وَمَنَاقِبِهِمْ

لِلْإِمَامِ حَامِدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْقُرْطُبِيِّ
الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٣٦٤ هـ

تَحْقِيقُ
الدَّكْتُورُ عَبْدِ الْمَجِيدِ جَمْعَةُ الْحِزْنِ


مُؤَسَّسَةُ بَيْتِ سَمَاءَ لِلنَّشْرِ وَالتَّوَزُّعِ

جُزْءٌ فِي بَيَانِ

الْفِرْقَةُ النُّجَيَّةُ مِنَ النَّسْلِ

وَبَيَانِ فَضِيلَةِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ عَلَى سَائِرِ الْمَذَاهِبِ وَمَنَاقِبِهِمْ

لِلْهَجَرِيِّ حَامِدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ هَيْمِ الْمَقْرِي

الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٣٦٤ هـ

تَحْقِيقُ

الدَّكْتُورُ عَبْدِ الْمَجِيدِ أُمِّ جَعْفَرِ بْنِ الْحُسَيْنِ



مُؤَسَّسَةُ بَيْتِ نَوَّةِ النَّشْرِ وَالتَّوَزُّعِ

الطبعة الأولى

١٤٣٥ هـ - ٢٠١٤ م



مؤسسة بئونة للنشر والتوزيع

دولة الإمارات العربية المتحدة - أبوظبي

ص.ب: ٥٠٤٠٣ - فاكس: ٠٠٩٧١٢٨٨٤٤٠٧٧

ركن بئونة للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية - الرياض

ت: ٠٥١٣٤٢١٩٣

جُزْءٌ فِي بَيَانِ

الْفِرْقَةُ النُّجَيَّةُ مِنَ النَّظَرِ

وَبَيَانِ فَضِيلَةِ أَهْلِ الْحَدِيثِ عَلَى سَائِرِ الْمَذَاهِبِ وَمَنَابِقِهِمْ

لِلْإِمَامِ حَامِدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْقُرَشِيِّ

الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٢٦٤ هـ

تَحْقِيقُ

الدُّكْتُورُ عَبْدِ الْحَمِيدِ جَمْعَةُ الْجَزَائِرِيِّ



مُؤَسَّسَةُ بَيْتِ نَوَّةٍ لِلنَّشْرِ وَالتَّوَزُّعِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي جعل في كلِّ زمانٍ فِثْرَةً من الرسل، بَقَايَا من أهل العلم، يَدْعُونَ من ضلٍّ إلى الهدى، وَيُضَيِّرُونَ منهم على الأذى، يُخَيِّبُونَ بكتاب الله الموتى، وَيُبَصِّرُونَ بنور الله أهل العمى. فكَمْ مِنْ قَتِيلٍ لِإِبْلِيسَ قَدْ أَحْيَوْهُ؟! وَكَمْ مِنْ ضَالٍّ تَأَنَّى قَدْ هَدَوْهُ؟! فَمَا أَحْسَنَ أَثَرَهُمْ عَلَى النَّاسِ، وَأَقْبَحَ أَثَرِ النَّاسِ عَلَيْهِمْ!

قاله إمام أهل السُّنَّةِ أحمدُ بنُ حنبلٍ في خطبته المشهورة في كتابه «الرد على الجهمية»؛ ولقد أحسن الإمام وأفاد، وأوضح وأجاد، فإنَّ كلَّ زمانٍ، لم يخلُ من عالمٍ، تقوم به الحجة؛ وَيُعْنِي بِذلك أهل الحديث، الذين هم ورثة النَّبِيِّ ﷺ، إِلَيْهِ يَتَسَبَّوْنَ، وَبِهِ يَقْتَدُونَ، وَعَلَى سُنَّتِهِ يَسْتَنِدُونَ، وَالَّذِينَ حَفِظَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِمْ مَعَاقِدَ الدِّينِ، يَنْفُوْنَ عَنْهُ تَحْرِيفَ الْغَالِينَ، وَاتِّحَالَ الْمُبْطِلِينَ، وَتَأْوِيلَ الْجَاهِلِينَ، وَيُرْغَمُونَ أَنْوَافَ الْمُتَبَدِّعِينَ.

سُئِلَ الإمام أحمدُ كَلِمَةً عَنْ قَوْلِهِ ﷺ: «لَا يَزَالُ نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي مَنْصُورِينَ لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ»، فَقَالَ: «إِنْ لَمْ تَكُنْ هَذِهِ الطَّائِفَةُ الْمَنْصُورَةُ أَصْحَابَ الْحَدِيثِ، فَلَا أَدْرِي مَنْ هُمْ؟!».

ذَكَرَهُ الْحَاكِمُ فِي «مَعْرِفَةِ عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ٢)، وَعَلَّقَ عَلَيْهِ

فَقَالَ: «وَفِي مِثْلِ هَذَا قِيلَ: مَنْ أَمَرَ السُّنَّةَ عَلَى نَفْسِهِ قَوْلًا وَفِعْلًا نَطَقَ بِالْحَقِّ. فَلَقَدْ أَحْسَنَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ فِي تَفْسِيرِ هَذَا الْخَبَرِ: أَنَّ الطَّائِفَةَ الْمَنْصُورَةَ الَّتِي يُرْفَعُ الْخِذْلَانُ عَنْهُمْ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ، هُمْ أَصْحَابُ الْحَدِيثِ، وَمَنْ أَحَقُّ بِهَذَا التَّأْوِيلِ، مِنْ قَوْمٍ؟ سَلَكُوا مَحَجَّةَ الصَّالِحِينَ، وَاتَّبَعُوا آثَارَ السَّلَفِ مِنَ الْمَاضِينَ، وَدَمَغُوا أَهْلَ الْبِدْعِ وَالْمُخَالَفِينَ، بِسُنَنِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ أَجْمَعِينَ».

فَحَقًّا، هُمُ الطَّائِفَةُ الْمَنْصُورَةُ، مَنَاقِبُهُمْ مَشْهُورَةٌ، وَمَآثِرُهُمْ مَشْهُورَةٌ. وَقَدْ صَارَتْ كُلُّ فِرْقَةٍ مِنَ الْفِرَقِ، تَدَّعِي أَنَّهَا هِيَ الطَّائِفَةُ الْمَنْصُورَةُ، وَهِيَ هِيَ هِيَ!

وَكُلٌّ يَدَّعِي وَضْلًا بِلَيْلَى وَلَيْلَى لَا تُقَرُّ لَهُمْ بِذَلِكَ وَكَيْفَ يَحَقُّ لَهُمْ ذَلِكَ؟! وَقَدْ عَقَدُوا الْوَيْةَ الْفِتْنَةَ، وَأَطْلَقُوا أَعْتَهُ الْمَحَنَةَ، وَخَالَفُوا الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ، وَنَبَزُوا أَثَمَةَ الْأَمَّةِ، وَطَعَنُوا فِيهِمْ بِالسُّنَنِ أَنْكَى فِيهَا مِنَ السَّهَامِ وَالْأَسْتَةِ.

قَالَ الْإِمَامُ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ: «عَلَامَةُ أَهْلِ الْبِدْعِ: الْوَقِيعَةُ فِي أَهْلِ الْأَثَرِ؛ وَعَلَامَةُ الزَّنَادِقَةِ: تَسْمِيَتُهُمْ أَهْلَ السُّنَنِ حَشْوِيَّةً، يُرِيدُونَ إِبْطَالَ الْأَثَرِ؛ وَعَلَامَةُ الْجَهْمِيَّةِ: تَسْمِيَتُهُمْ أَهْلَ السُّنَنِ مُشَبَّهَةً، وَعَلَامَةُ الْقَدَرِيَّةِ: تَسْمِيَتُهُمْ أَهْلَ الْأَثَرِ مُجْبِرَةً، وَعَلَامَةُ الْمُرْجِيَّةِ: تَسْمِيَتُهُمْ أَهْلَ السُّنَنِ مُخَالِفَةً وَتُقْصَائِيَّةً؛ وَعَلَامَةُ الرَّافِضِيَّةِ: تَسْمِيَتُهُمْ أَهْلَ السُّنَنِ نَاصِبَةً. وَلَا يَلْحَقُ أَهْلَ السُّنَنِ إِلَّا اسْمٌ وَاحِدٌ، وَيَسْتَحِيلُ أَنْ تَجْمَعَهُمْ هَذِهِ الْأَسْمَاءُ» رَوَاهُ ابْنُ الطَّبْرِيِّ فِي «صَرِيحِ السَّنَةِ» (١/١٧٩) وَالْهَرَوِيُّ فِي «ذِمِّ الْكَلَامِ وَأَهْلِهِ» (١٢٦٦) وَاللَّالِكَايِي فِي «أَصُولِ الْإِعْتِقَادِ» (١/١٧٩).

وَعَلَّقَ عَلَيْهِ الْإِمَامُ الصَّابُونِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «عَقِيدَةِ السَّلَفِ أَصْحَابِ

الحديث» (١١٠) فقال: «قلت أنا: وكلّ ذلك عصيّة، ولا يلحق أهل السنة إلا اسم واحد، وهو أصحاب الحديث. قلت: أنا رأيت أهل البدع في هذه الأسماء التي لقّبوا بها أهل السنة - ولا يلحقهم شيء منها فضلاً من الله ومنّة -، سلكوا معهم مسلك المشركين - لعنهم الله - مع رسول الله ﷺ، فإنهم اقتسموا القول فيه: فسماه بعضهم ساحراً، وبعضهم كاهناً، وبعضهم شاعراً، وبعضهم مجنوناً، وبعضهم مفتوناً، وبعضهم مُفْتَرِياً مختليفاً كذاباً؛ وكان النبي ﷺ من تلك المعائب بعيداً بريئاً، ولم يكن إلا رسولاً مصطفى نبياً. قال الله ﷻ: ﴿انْظُرْ كَيْفَ صَرُّوا لَكَ الْأَمْثَالَ فَضَلُّوا فَلَا يَسْتَطِيعُونَ سَبِيلًا﴾». ﴿٤٨﴾

والحق، أنّ هؤلاء الفرق هم أولى بتلك النعوت، وأحقّ بهذه الألقاب والأوصاف، على حدّ المثل السائر: بنت الصفا تقول عن سماع.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (٨٧/٤): فَقَدْ تَبَيَّنَ أَنَّ الَّذِينَ يُسَمَّوْنَ هَؤُلَاءِ وَأَتَمَّتْهُمْ حَشْوِيَّةٌ هُمْ أَحَقُّ بِكُلِّ وَضْفٍ مَذْمُومٍ يَذْكُرُونَهُ؛ وَأَتَمَّةٌ هَؤُلَاءِ أَحَقُّ بِكُلِّ عِلْمٍ نَافِعٍ، وَتَحْقِيقِ وَكَشْفِ حَقَائِقِ، وَاخْتِصَاصِ بَعْلُومٍ لَمْ يَقِفْ عَلَيْهَا هَؤُلَاءِ الْجَهَالُ الْمُنْكَرُونَ عَلَيْهِمْ، الْمَكْذُوبُونَ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ. فَإِنَّ نَبَزَهُمْ بِالْحَشْوِيَّةِ: إِنَّ كَانَ: لِأَنَّهُمْ يَرَوْنَ الْأَحَادِيثَ بِلَا تَمْيِيزٍ، فَالْمُخَالَفُونَ لَهُمْ أَعْظَمُ النَّاسِ قَوْلًا لِحَشْوِ الْأَرَاءِ وَالْكَلَامِ الَّذِي لَا تُعْرَفُ صَحَّتُهُ، بَلْ يَعْلَمُ بَطْلَانَهُ؛ وَإِنْ كَانَ: لِأَنَّ فِيهِمْ عَامَةً لَا يَمْيِيزُونَ، فَمَا مِنْ فِرْقَةٍ مِنْ تِلْكَ الْفِرَقِ إِلَّا وَمِنْ أَتْبَاعِهَا مِنْ أَجْهَلِ الْخَلْقِ وَأَكْفَرِهِمْ؛ وَعَوَامٌ هَؤُلَاءِ هُمْ عَمَّارُ الْمَسَاجِدِ بِالصَّلَوَاتِ وَأَهْلُ الذِّكْرِ وَالِدَعَوَاتِ وَحِجَاجِ الْبَيْتِ الْعَتِيقِ، وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَأَهْلُ الصَّدَقِ وَالْأَمَانَةِ وَكُلِّ خَيْرٍ فِي الْعَالَمِ. فَقَدْ تَبَيَّنَ لَكَ أَنَّهُمْ أَحَقُّ بِوُجُوهِ الدِّمِّ وَأَنَّ هَؤُلَاءِ أَبْعَدُ عَنْهَا وَأَنَّ الْوَاجِبَ عَلَى الْخَلْقِ

أن يرجعوا إليهم؛ فيما اختصهم الله به من الوراثة النبوية التي لا توجد إلا عندهم.

وصدق الإمام الشافعي رحمته الله حيث قال، وقد نُسب إلى الرفض:

يَا رَاكِبًا قَفَّ بِالْمَحَصِّبِ مِنْ مَنَى وَاهْتَفَّ بِقَاعِدِ خَيْفِهَا وَالنَّاهِضِ
إِنْ كَانَ رَفُضًا حُبُّ آلِ مُحَمَّدٍ فَلَيْشْهَدِ الثَّقَلَانِ أَنِّي رَافِضِي

ورضي الله عن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله، حيث يقول:

إِنْ كَانَ نَصَبًا حُبُّ صَحْبِ مُحَمَّدٍ فَلَيْشْهَدِ الثَّقَلَانِ أَنِّي نَاصِبِي
وَإِنْ كَانَ رَفُضًا وَلَاءُ الْجَمِيعِ فَلَا بَرَحَ الرَّفُضُ مِنْ جَانِبِي

وتالله، إنها السنن، فقد جاء الدور لأهل الباطل الجدد، في طعنهم في أهل الحديث، وغمزهم، ورميهم بأسماء مكذوبة، وتلقيهم باللقاب مذمومة، للتقبيص منهم، والوقعة فيهم، وتنفير الناس منهم، مثل قولهم: الغلاة، وأهل التجريح، ونحو ذلك.

وكما يطلق أعداء الإسلام ألقابا مذمومة في الإسلام والمسلمين لتشويه سمعتهم، مثل: التطرف والمتطرفين، والأصولية والأصوليين، والرادكالية والرادكاليين، والتشدد والمتشددين، والرجعية والرجعيين، ونحو ذلك.

ولم تضر أهل الحديث هذه الألقاب والمعائب - مهما كثرت وتنوعت -، فحسبهم أنهم متمسكون بالكتاب والسنة النبوية، على الطريقة السلفية، والسيرة السوية، والمحجة البيضاء النقية.

قال الصابوني في «عقيدة السلف» (١١١): «وأصحاب الحديث عصامة من هذه المعائب، بريئة نقيّة زكية، وليسوا إلا أهل السنة الماضية، والسيرة المرضية، والسبل السوية، والحجج البالغة القوة،

وفقههم الله جل جلاله لاتباع كتابه، ووحيه، وخطابه، واتباع أقرب أوليائه، والافتداء برسوله ﷺ في أخباره التي أمر فيها أمته بالمعروف من القول والعمل، وزجرهم فيها عن المنكر منهما، وأعانهم على التمسك بسيرته، والاهتداء بملازمة سنته، وجعلهم من أتباع أقرب أوليائه، وأكرمهم وأعزهم عليه، وشرح صدورهم لمحبتته، ومحبة شريعته، وعلماء أمته، ومن أحب قوماً فهو معهم يوم القيامة بحكم قول رسول الله ﷺ: «المرء مع من أحب».

في هذا السياق، تأتي هذه الدرة النفيسة، والرأسالة الأنيسة، والتي تتضمن بيان قدر أهل الحديث، ومعرفة مكانتهم ومنزلتهم، وبيان أنهم هم الفرقة الناجية، والطائفة المنصورة، وأنهم هم الأولى بهذه التسمية والصفة من جميع الفرق من أهل البدع والضلال، وإن زعمت أنها هي الموسومة بذلك، إذ كل فرقة من الفرق، إنما اشتق اسمها من آرائها وأفعالها، أو نسبتها إلى إمامها، ما عدا أهل الحديث، فقد اشتق اسمهم من حديث النبي ﷺ، فهم أهله وأتباعه.

أهل الحديث همو أهل النبي وإن لم يصحبوا نفسهُ أنفاسهُ صحبوا
وقد ساق المصنّف الأدلة من المتقول والمعقول على صحة
مذهب أهل الحديث، وتفضيلهم على غيرهم، وذكر أن الأمة اتفقت
على تهجين الفرق من أهل البدع، وتضليل أهلها.

ومصنّفها هو أحمد بن محمد بن إبراهيم، أبو حامد النيسابوري
الواعظ المقرئ، المتوفى سنة (٣٦٤هـ)، قال الحافظ الذهبي في
«تاريخ الإسلام» (٢٢٤/٨): «رجلٌ فاضلٌ عالمٌ، ذكره الحاكم، فقال:
كان يُعطي كل نوع من أنواع العلوم حقّه، وكتب الحديث الكثير، ولم
يحدث تورعاً، ولزم مسجده ثلاثين سنة، وكانت شمائله تُشبه شمائل

السَّلف. سَمِعَ: عبد الله بن شَيْرَوَيْه، وأحمد بن إبراهيم بن عبد الله، وابن خُزَيْمَةَ، والسَّرَّاج.

وله مصَنَّفَاتٌ تَدُلُّ عَلَى كَمَالِهِ؛ وَتُوفِّيَ فِي سُؤَالٍ، وَلَهُ سِتُّ وَسَبْعُونَ سَنَةً، وَلَمْ يُحَدِّثْ قَطًّا.

وَقَدْ صَحَّحَتْ نَسَبُهُ هَذَا الْجُزْءُ إِلَى مُصَنِّفِهِ قَطْعًا، وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أُمُورٌ، مِنْ أَهْمِّهَا:

أَنَّ الشَّيْخَ الْعَلَّامَةَ الْمُسْنِدَ أَبَا الْيُمْنِ زَيْدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ زَيْدِ ابْنِ الْحَسَنِ الْكِنْدِي الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (٦١٣هـ) رَوَاهَا عَنْهُ بِسَنَدِهِ الْمُتَّصِلِ. وَالْكِنْدِي هَذَا، تَرَجَّمْ لَهُ الذَّهَبِيُّ فِي «السِّيَرِ» (٣٤/٢٢) تَرْجَمَةً حَافِلَةً، قَالَ فِيهِ: «الشَّيْخُ، الْإِمَامُ، الْعَلَّامَةُ، الْمُفْتِي، شَيْخُ الْحَنْفِيَّةِ، وَشَيْخُ الْعَرَبِيَّةِ، وَشَيْخُ الْقِرَاءَاتِ، وَمُسْنِدُ الشَّامِ، تَاجُ الدِّينِ، أَبُو الْيَمْنِ زَيْدُ ابْنِ الْحَسَنِ بْنِ زَيْدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ سَعِيدِ ابْنِ عَصْمَةَ بْنِ حَمِيرِ الْكِنْدِيِّ، الْبَغْدَادِيُّ، الْمُقَرَّرُ، النَّحْوِيُّ، اللَّغَوِيُّ، الْحَنْفِيُّ، حَفِظَ الْقُرْآنَ، وَهُوَ صَغِيرٌ مُمَيَّزٌ، وَقَرَأَهُ بِالرَّوَايَاتِ الْعَشْرِ، وَلَهُ عَشْرَةُ أَعْوَامٍ، وَهَذَا شَيْءٌ مَا تَهَيَّأَ لِأَحَدٍ قَبْلَهُ، ثُمَّ عَاشَ حَتَّى انْتَهَى إِلَيْهِ عِلْمُ الْإِسْنَادِ فِي الْقِرَاءَاتِ، وَالْحَدِيثِ».

الثَّانِي: أَنَّهُ ثَبِتَ سَمَاعُ هَذَا الْجُزْءِ عَنْهُ، وَوُثِّقَ بِخَطِّهِ، فَقَدْ جَاءَ فِي آخِرِ الْمَخْطُوطِ: صَدَقَ وَبَرَّ. وَكُتِبَ أَبُو الْيَمْنِ الْكِنْدِيُّ بِخَطِّهِ.

الثَّالِثُ: أَنَّهُ ثَبِتَ فِيهِ رَوَايَاتٌ وَسَمَاعَاتٌ كَثِيرَةٌ عَلَى أَكْبَارِ أَهْلِ الْعِلْمِ، مِنْهَا:

«سَمِعَ جَمِيعَ هَذَا الْجُزْءِ عَلَى تَاجِ الدِّينِ أَبِي الْيَمْنِ زَيْدِ الْكِنْدِيِّ بِسَنَدِهِ فِيهِ بِقَرَاءَةِ الْحَافِظِ عَزَّةَ الدِّينِ ابْنِ الْحَافِظِ عَبْدِ الْغَنِيِّ الْمُقَدَّسِيِّ أَبُو [كَذَا] بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ الْمُظَفَّرِ الْقَاسِمِ النَّشْبِيِّ، وَصَحَّحَ ذَلِكَ، فِي

دي ثعمدة سنة ستمائة في جماعة منهم عبد لعزير بن عبد لملك بن
تعيم الشيباني. ومنه نقلت.

ومنها. «قُرئت جميع هذا الجزء على الإمام العنم العلامة ثقيّة
السلف، رُحمة الوقت فخر الدين أبي الحسن علي بن أحمد ابن عبد
الواحد المقدسي - نسمة الله تعالى - بسماعه فيه نقلاً من الكندي سنده
يسمعه جمال الدين عبد الله بن علي بن أحمد البشري، وولده محمد
في الثانية، وصلاح الدين محمد بن أحمد بن بدر بن تع العبيكي،
وامه محمد وفاطمة ابنة شمس الدين محمد بن المسمع، وأختها ست
العرب في الرابعة وست الفقهاء في أول الثالثة، وأمه حديجة ابنة
الفراء إبراهيم بن عبد الله بن أبي عمر؛ وصح وثبت في يوم السبت
لتاسع ولعشرين من شوال سنة تسع وثمانين وستمائة بمنزل المسمع
سماح فاسيون ظاهر دمشق. وكتب علي بن إبراهيم بن داود بن العطار
لشافعي - عما الله عنه - حامداً لله تعالى ومُصلياً ومُسلماً، وفي هذا
الجزء بيان الفرقة الساجية. وحديث أبي أحمد عبيد الله بن محمد بن
أحمد البغدادي، وصح وثبت.

وغير ذلك من السماعات، وهي كافية في إثبات صحة نسخة هذا
الجزء إلى مؤلفه.

هذا، وقد اعتمدت في تحقيق هذا الجزء على نسخة نفيسة
بدرية، مصدرها المكتبة الظاهرية العامرة، وهي برقم: ٤٥٦٠، وتقع
في ١٣ لوحة (١ - ١١) ق، ضمن رسالتين، هذه أولها، والثانية
حديث أبي أحمد عبيد الله ابن محمد بن أحمد البغدادي؛ وسُيخت
بند عبد الرحمن بن عبد الحلق بن محمد بن هبة الله بن أبي هشام
نقشي الشافعي. وقد أصابها تآكل على أطرافها من الأوراق الأولى،
فرمزت لمواضع ذلك بنقاط متتالية.

وقد قُمتُ بنسجها، والتعليق عليها، بحسب جهد المقل، والله
أسأَر أن يجعلك من أهل الحديث المفحجين، ويحشرنا معهم يوم
ندين، غير مدللين ولا مغترين، فالمرء مع من أحب، آمين آمين،
والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على حاتم النبيين، وعلى آله
وصحبه أجمعين.

وتمت

عبد المجيد جمعة

ليلة الأربعاء ٩ من شهر ربيع ١٤٠٥ هـ

صور من المخطوط



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي هدانا لهذا
 الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

الحمد لله الذي هدانا لهذا
 الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

الحمد لله الذي هدانا لهذا

الحمد لله الذي هدانا لهذا

الحمد لله الذي هدانا لهذا

الحمد لله الذي هدانا لهذا

الحمد لله الذي هدانا لهذا

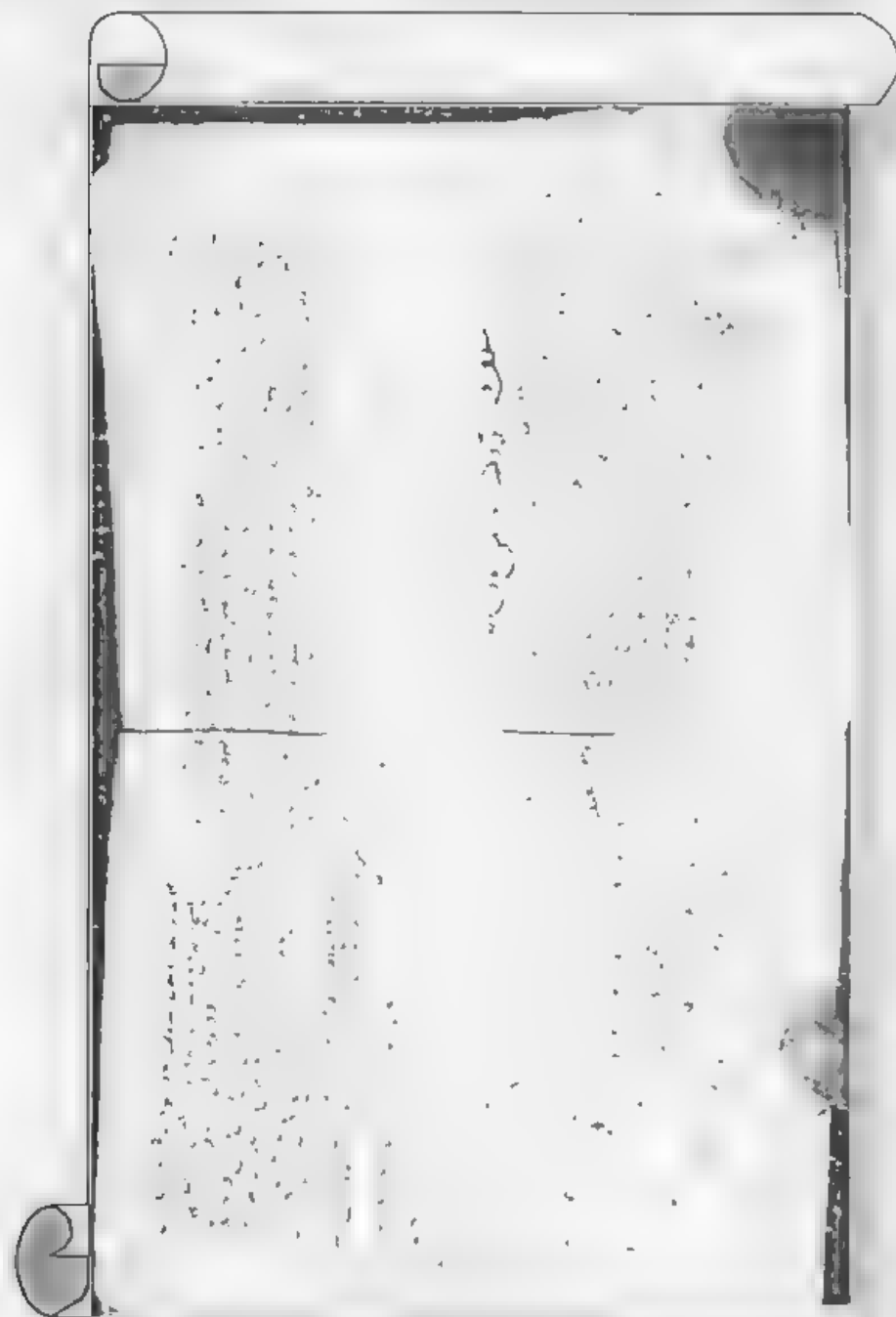
الحمد لله الذي هدانا لهذا

الحمد لله الذي هدانا لهذا

الحمد لله الذي هدانا لهذا

الحمد لله الذي هدانا لهذا

الحمد لله الذي هدانا لهذا





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلى الله على سيدنا محمد، وآله، وسلم تسليماً.

أخبرنا الشيخ الإمام العلامة أبو اليُسُز زيد بن الحسن بن زيد بن
الحسن البُكْدِيُّ رحمه الله عليه في شهر سنة إحدى وستمئة قال:
أخبرني الشيخان أبو عبد الله الحسين، وأبو محمد عبد الله، أنا علي
بن أحمد قالوا: حدثنا الشيخ أبو منصور محمد بن محمد بن عبد
لعزير العُكْرِي قال: أخبرنا أبو سهل محمود بن عمر بن جعفر قراءة
عليه «عُكْر» قال: أنبأ أبو علي الحسن بن محمد الحسن لسرخسي
قال: سئل أبو حماد أحمد بن محمد بن إبراهيم المقرئ عن قول
السيِّد عليه آله قال: «ستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة»^(١)؛ منها
فرقة باقية من تلك الفرق، وبعده تبين أن السيِّد عليه كان من أهل
الحديث... ..

فقال: الفرقة الناجية هي الفرقة الموسومة بأصحاب السيِّد عليه...

الفرق.

(١) أخرجه أبو داود (٤٥٩٦) ومحمد بن (٢٦٤٠)، وفي نسخة (٣٩٩١)، عن أبي هريرة رضي الله عنه،
«أفترقت اليهود على إحدى أو اثنين وسبعين فرقة، وفترقت النصارى على إحدى
أو اثنين وسبعين فرقة، وستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة»، وفي نسخة: «حدثني
حسن صحيح». وصححه الشيخ لآلاني بشواهد في «الصحيح» (٢٠٣).

والدليل عليه أن كل فرقة من فرق الأمة تدعي لنفسها أنها هي
الفرقة السجدة، فإن لم يفرقها..... تدعي لنفسها مثل
ذلك... ..

يكون لمحق دليل يثبت، وللباطل دليل يمحى ويذهب، إذ غير
جانح أن يكون دليل الباطل ثابتاً قائماً، لأنه لو ثبت دليل الباطل، كما
ثبت دليل الحق، لاشتبه الحق والباطل، ويحير المتأولون، وحاشا لله
من أن يفعل ذلك.

قال الله تعالى: ﴿وَقُلْ هَاءَ نَحْنُ نَصْرُكَ إِنَّا كَانُوا
رَهَقًا﴾ [الأنعام: ٨١].

وقال جل ثناؤه: ﴿إِن تَقِمْ يَلْحَقْ بِكَ نَصْرِي فِيمَا مَعَكُمْ﴾ [الأنعام: ١٨].
وقال جل وعز: ﴿وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِنِّي أَصْلَحُ لَهُ الْعَذَابَ﴾ [الأنعام: ١٦].
والتأنيب: [الزهد: ١٧]. هذا بعد قوله جل وعز: ﴿كَذَبَتْ بَنَاتُهُ ثُمَّ لَازَيْتُهُنَّ وَلَازِلٌ﴾ [الزهد: ١٧] أي مثل الحق والباطل.

فلما وجب ما ذكرناه وح أن نطلب الدليل الذي ثبت، ويدل على
الفرقة السجدة، فضلت ذلك فوجدنا كتاب الله يدل على ذلك، وستة
رسول الله ﷺ تشهد به، واتفاق الفرق كلها تصريح بذكره، والأخبار
المتأثرة عن السلف تصححه، والطائفة السنية تتسارع إلى قبوله.

أما كتاب الله ﷻ ودلالته عليه بقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنِّي أَنَا عَبْدُ اللَّهِ﴾ [الأنعام: ١٦٣]. فيل في
تفسيره: إن من أتبع القرآن جبر من الصلاة في ليل، والشفاء في
الآخرة^(١).

(١) هو مروي عن رسول الله ﷺ، ولفظه: «تصقن الله لمن قرأ القرآن، وأثبع ما فيه أن لا
يضر في الدنيا والآخرة» أنظر «تفسير الطبري» (١٦/١٩١).

قوله: ﴿وَأَنْصَرُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [١٠٣] عمران / ١٠٣.
وحبل الله القرآن^(١).

وقوله: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ فَتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا سُبُلَ مَا يَنْفَرَقُ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [الأنعام ١٥٣] / دينه، والصراط لمستقيم القرآن. أ/٢
فالمتمسكون به هم الساجدون، والمتفرقون عنه، والمؤثرون عليه
غيره، هم الهالكون.

فأما ستة رسول الله ﷺ المشاهدة به فقوله عليه السلام: «إني تارك فيكم
ما إن تمسكتم به لن تضلوا كتاب الله جل وعز، وسنتي»^(٢).

وقوله عليه السلام: «من تمسك بسنتي عند فساد أمتي فله أجر سبعين
منكم»^(٣).

وقوله: «ليُذادن»^(٤) رجال يوم القيامة عن حوضي كما تذاذ غرائب
الإبل» القصة، ثم قال في آخرها: «فيقال: إنك لا تدري ما أحدثوا
بعدك. فأقول. سحقاً»^(٥).

وسائر السنن التي تكثر على الإحصاء، وتدل على ما ذكرناه.

(١) ثبت مرفوعاً. أخرجه مسلم (٢٤٠٨) عن ربه عن أبيه، وفيه: «كُنْتُ اللَّهُ وَبَيْنِي وَهُوَ
خَلْقُ اللَّهِ»

(٢) أخرجه مالك في «الموطأ» (٢٦١٨) بإسناد صحيح، وسنن أبي داود، أحمد، وابن
صحيحه (١٧٦١)

(٣) أخرجه الطبراني في «المعجم» (٥٤١٤) ومن طريقه أبو داود في «سننه» (٢٠٠، ٨) عن أبي
هريرة «بُيِّنَ لَنَا، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فِي الْآخِرِ» «لَهُ آخِرُ شَهِيدٍ» «لَهُ آخِرُ سَعْيٍ وَمِنْكُمْ» وقال
الطبراني في «معجمه» (٤١٨/١) رواه الطبراني في «المعجم» (٤١٨/١) وفيه محمد بن
صالح بن عيسى، وفيه من ترجمه، وبقية رجاله ثقات. وله شاهد عن ابن عباس «وَلَا يُلْقَى
الْعِلْمُ شَيْئًا» أخرجه ابن بشران في «الأمالي» (٥٠١ و ٧٠٠) وفيه الحسن بن قسبة الخزازي
حدابي. دل فيه الذهبي في «الميزان» (٥١٨/١): هالك، وانظر «الضعيفة» (٣٢٦).

(٤) أي يُطردن كما في «النهاية في غريب الحديث» (١٧٢/٢).

(٥) أخرجه مسلم (٢٤٩) عن أبي هريرة «بُيِّنَ لَنَا، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فِي الْآخِرِ» وفيه محمد بن
صالح بن عيسى.

وأما اتفاق الفرق كلها التي تشهد وتصريح بما ذكرناه مما اتفق عليه الفرق المختلفة عنهم على أن الفرق الناجية هي الفرق المتمسكة بكتاب الله عز وجل، فلم تمارق، وتمسكت بسنة رسول الله ﷺ، فلم تخالفها.

فلما دل الكتاب، والسنة، واتفاق الأمة على أن الناجية من الفرق هي التي تمسك بكتاب الله عز وجل، وسنة رسوله ﷺ؛ نظرت في أهل هذه الصفة، وضمتهم فلم يجدتهم غير أهل الحديث، وذلك أنا وحدنا الله تعالى ذكره، سمى كتابه حديثاً فقال عز ذكره: ﴿لَهُ رُلْ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُّتَشَبِّهًا مَّتَانِي﴾ [الرؤم: ٢٣]

وقال حل ذكره: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ حُكْمًا﴾ [البقرة: ٥٠]

وقال جل ثناؤه: ﴿فَمِنْ هَذَا نُحْيِي النَّفْسَ وَيُفْضِلُونَ وَلَا يَكُونُ﴾ [التجم: ٦٠، ٥٩].

وقوله ﷻ: ﴿فَدَرِي وَمَنْ يُكْذِبُ يَدُ الْحَدِيثِ سَتَرُهُمْ مِنْ حَيْثُ لَا نَفْسُ﴾ [١٤٤]. إلى غير ذلك من الآيات التي سمى كتاب الله فيها حديثاً.

ثم ما لا يحفى على جاهل، وعالم، أن سُنن رسول الله ﷺ تُسمى حديثاً، فإذا كتب الله حل وعز هو الحديث، وسُنن رسول الله ﷺ هو (١) الحديث؛ فالمتمسكون بها إذا هم أهلها، وأهلها إذا هم أهل الحديث، وهم التاجون، الذين لا يضنون في الدين، ولا يشقون في الآخرة، لأنهم المتبعون لهما؛ ومن اتبعهما فهو المهتدي، المفلح، الفائز، الناجي.

فقد بان، واتضح بما ذكره، أن أهل الحديث هم الفرق الناجية.

(١) كذا بالأصل، ولعل الصواب: هي

وايضاً ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ فِي صِفَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : ﴿وَمَا يَطْلُقُ عَنِ الْهُوَى (١٦) إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى (١٧)﴾ [النجم ٤٤، ٤٣] ، وقال : ﴿وَأَتَّبِعْ مَا يُوْحَىٰ بِكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ [الأحرار ٢٢] ، وقال : ﴿وَلَا تَتَّبِعِ الْهُوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [احزاب ٢٦] ، وقال : ﴿وَلَوْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ الْبَنَاتَ مَا تَرَكْتُمُ الْبَنَاتَ وَلَا تَتَّبِعِ الْهُوَى فَيُضِلَّكُمْ سَبِيلَ اللَّهِ﴾ [النساء ٤٩] ، وقال : ﴿وَلَوْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ الْهَوَىٰ لَغَدَّتُمْ عَنْ طَاعَتِ اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [المزموح ٧١] ، وقال : ﴿قُلْ مَا تَسْكُنُ مِنْهُ مِنْ خَيْرٍ مِنْ مَا لَا تَسْكُنُ مِنْهُ (١٨) إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ (١٩)﴾ [احزاب ٨٦، ٨٧] ، ﴿قُلْ لَا أَتَّبِعُ أَهْوَاءَكُمْ قَدْ ضَلَلْتُ إِذَا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُهْتَدِينَ (٢٠)﴾ [قَدْ إِنِّي عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّي﴾ [النجم ٥٦، ٥٧] ، وقال : ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَ مِنْ بَيْنَ يَدَيْ نَفْسِي بِشَيْءٍ إِلَّا مَا يُوْحَىٰ إِلَيَّ﴾ [الحج ١٨٠] ، وقال : ﴿وَمَا شَابَهَبَهَا مِنْ لَأَيَاتِ أَنِّي خَسِرْتُهَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ أَتَّبِعَ مَا أُوْحِيَ إِلَيْهِ ، وَلَمْ يَتَكَنَّفْ مِنْ تَلَقُّءِ نَفْسِهِ ، وَلَمْ يَتَّبِعْ هَوَاهُ ، وَرَأَيْهِ ؛ وَأَمْرُهُ بِهَا أَمْرًا ، وَنَهَاهُ عَنْ اتِّبَاعِ الْهُوَى نَهْيًا ، وَالْهُوَى هُوَ الرَّأْيُ ، وَالرَّأْيُ هُوَ الْهُوَى ، فَإِذَا نَهَاهُ عَنْ الْهُوَى فَقَدْ نَهَاهُ عَنِ الرَّأْيِ .

وَمَقَامُ أَمْرِهِ بِاتِّبَاعِ الْوَحْيِ ، وَالْحُكْمُ بِهِ . فَقَدْ أَمَرَهُ بِاتِّبَاعِ الْكِتَابِ الَّذِي يُسَمَّى حَدِيثًا ، وَأَمَرَهُ بِأَنْ يَكُونَ مِنْ أَهْلِهِ . وَقَدْ أَمَرَهُ إِذَا كَانَ يَكُونُ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ ، وَنَهَاهُ عَنْ أَنْ يَكُونَ مِنْ أَهْلِ الرَّأْيِ وَالْهُوَى ؛ فَقَدْ بَانَ ، وَاتَّضَحَ بِمَا ذَكَرَهُ أَنَّ لِنَبِيِّ ﷺ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ ، بَلَى إِنَّهُ كَانَ سَيِّدَهُمْ ، وَإِمَامَهُمْ ؛ وَلِأُمَامِهِمْ أَنْ يُتَّبَعَ ، وَيُتَّقَدَّ بِهِ .

ثُمَّ أَمَرَ جُلَّ وَعَزَّ الْأُمَّةَ قَاطِبَةً بِاتِّبَاعِهِ ، وَطَاعَتِهِ ، فَقَالَ : ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ [النساء ٥٩] ، وقال : ﴿وَأَتَّبِعُوا لِمَا كُنْتُمْ تُهْتَدُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٨] ، وقال : ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ

وَيُضَيِّعُهُمْ سَاعَاتٍ يُبَدِّلُ ﴿١٠٤﴾ [نور: ١٦٣]، وَقَالَ: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَاليَوْمَ الآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا﴾ ﴿١٠٥﴾ [أحزاب: ٢١].

وإذا أمر الله بثلث أمته بتباعيه، وأخذ ما يؤتيهم، والانتهاه عما ينهاهم، فقد أمرهم بأن يكونوا من أهل الحديث، وبهاهم عن أن يكونوا من أهل الهوى والرأي.

فإن تعلق متعلق لضعيف عنده، وقصور علمه، بقول الله تعالى: ﴿يَا أَرْسُلَا إِلَيْنَا لِكِتَابٍ بِالْحَقِّ لِنَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ يَمَّا أُرْسِلَ اللَّهُ﴾ [سج: ١٠٥]، وزعم أن الله تعالى قد أمره أن يحكم بالرأي لقوله: ﴿يَمَّا أُرْسِلَ اللَّهُ﴾ [نساء: ١٠٥].

فليعلم الجاهل أن الله تعالى لم يطلق له الحكم بما رأى من قبل نفسه، لكن أمره أن يحكم بما أراه، وما أراه الله فهو الكتاب الذي أنزله عليه، وأراه فيه أحكامه، وفرائضه؛ والكتاب الذي أنزله الله إليه هو الذي سماه الله حديث بقوله: ﴿رَلَّ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ﴾ [الزمر: ٢٣]، ومما ذكرناه من الآيات في صدر هذه المسألة، فقد أمره الله عز ذكره أن يحكم بالحديث، وكان معنى قوله: ﴿لِنَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ يَمَّا أُرْسِلَ اللَّهُ﴾ [سج: ١٠٥] إذا حقق، أي لبحكم بين الناس بما أراك الله في الكتاب الذي أنزله عليك هو الذي يسمى حديثاً؛ فكأنه قال: فاحكم بين الناس بالحديث، لأنه الذي أراك الله، ولا تحالفه إلى غيره من الهوى والرأي، فتكون من الظالمين بقوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ كَمِثْلِكَ أَهْوَاءُهُمْ مِّنْ بَعْدِ مَا كُنتَ مِّنْ أَعْلَمٍ بِكَ إِذْ لَمَسَ خَطِيئَتَكَ﴾ [سج: ١٤٥].

فإن تعلق أهل كل فرقة بما ذكرناه، وزعم كل واحد منهم أنه هو

انتمسك بكتاب الله، وسنة رسوله ﷺ، وأنه هو المستحق النجاة
لتمسكه بهما.

فيل لمن تعنى بذلك كئت من كان: أليس قد تحققت، وتيقنت،
نك، لو لم تكن متمسكاً بهما، لم تستحق النجاة؟!

فإذا قال: بلى. ولا بد منه.

قيل: أفليس التمسك بكتاب الله، وسنة رسوله ﷺ هو السبيل
إلى النجاة؟!

فإذا قال: نعم!

قيل: أو ليس كتب الله جل وعز هو الحديث الذي أنزله الله،
وتتلى عليه تلك الآيات التي تنور في صدر هذه المسألة؟!

فإذا قال: بلى.

قيل: أو ليس سنة رسول الله ﷺ هو الحديث؟!

فإذا قال: بلى.

قيل: أفليس التمسك بها هو الكون من أهلها؟!

فإذا قال: بلى.

قيل: أفليس طريق النجاة إذا هو الكون من أهل الحديث؟!

فإن قال: لا.

أعيد عليه الفصل من الكلام، وحقق عليه حتى يقر به طوعاً أو
كرهاً، لأنه لا يجد مهرباً ومحيصاً. إذا حقق عليه لمضالمة.

فإن قال: بلى!

قيل: فقد بان إذا أن الفرقة الناحية هي الفرقة الموسومة بأهل

الحديث، وأن من حالفتها هي الهالكة، وإن كان من أهل هذه الفرقة فهي الناجية .

فكن منها تنح برحمة الله، ولا تعارفها فتهدت خدلال الله.

فهذا ما أردنا بيانه، وبالله التوفيق.

ثم اعلموا - رحمكم الله - أن أسامي فرق الديانات، وخاصة فرق الإسلام مشتقة من أفعالها، واختياراتها.

وذلك أن الشيعة، إنما سُميت شيعة، لأنهم شَعُوا عِياً عليه
لسلام إلى مُنازلة من ناوَاه، وقَاتَلَه.

والخوارج، إنما سُمُوا به لحروجهم على عني بن أبي طالب عليه
سليمه.

والمعتزلة، إنما سُميت معتزلة لاعتزالهم مجلس الحسن رَحْمَةً،
ومجالس أهل الحق حين أظهروا القول بالقدر.

وقيل: إنهم سُمُوا معتزلة لاعتزالهم أمر عني، ومعاوية عليهما
السلام. وليس كذلك، بل الأول أصوب.

ثم كذلك الجهمية، إنما بُرِزوا بها لاحتبارهم رأي جهنم بن
صفوان، واتباعهم إياه.

وكذلك نفيرية، لخصوصهم في قدر الله، وإبكارهم قدر الله
لأعمال خلقه.

ثم كذلك أهل الرأي، لاتباعهم آراءهم في كتاب الله، وسنن
رسوله ﷺ، / وتحكيمهم إياها فيهما. ١/٣

وكذلك الرافضة، سُمُوا رافضة لرفضهم إمامة أبي بكر،
وعمر رضي الله عنهما.

وراء التهر وحواليها. حتى إن طلابها أيدهم بمصدون بطلبهم لها، ولا يؤمنون غيرها في وقت طلبتهم لما يريدونها منها.

وكذلك شأن المذاهب، فإنه يعدب عسى كل إقليم، وبلد، وضقع، مذهب إمامهم الذي يأتون به، ويقتدون برأيه، كما غلب عسى الحجاز وما والاها مذهب مالك بن أنس رحمه الله، وعلى «تهامة»، ومصر وما والاها مذهب الشافعي، وعلى حراسان وما والاها مذهب الكوفيين لظهور أنمة ذلك المذهب به، وعلى العراق وما والاها أحمد بن حنبل، وعلى طوس وما والاها مذهب محمد بن أسلم، وعلى بلخ وما والاها من الترمذ وغيره مذهب جهم بن صفوان، وعلى الكوفة وما والاها مذهب الشيعة.

فكذلك العبرة الصحيحة تدعو طائفي سنة محمد ﷺ، وآثاره، وسره، ومداهيه إلى أن طلبوه من مواضع مولده ومشأه وأماكن مقامه وإفناد أحكامه وإظهار نوره ومركز شريعته، ومهبط وحي الله ﷻ وأحكامه، وأن لا يقصدوا بطلبها إلا منها، يتوجهوا في طلبها إلا نحوها^(١). وهي مكة والمدينة وما والاها وضاهم، ولا خفاء لظهور مذهب الحديث عليهما، وعلى ما والاها في جميع أسبابهم ومتصرفاتهم حتى لا يعرف للصغير والكبير منهم غير ذلك، ولا يتوارث الخلف منهم عن السلف إلا ذلك المذهب.

فهو إذا المذهب الذي كان عليه محمد ﷺ وأصحابه، فهذا وجه دلالة للعبرة الصحيحة على صحة مذهب الحديث، وأهله.

وأيضاً؛ فإن الطوائع تتنافر عمن تبرأ من الرأي والهوى، ولا تشرأ من الألقاب التي لقيت بها المذاهب، كالشيعة، والخوارج، والمرجئة،

(١) كذا في الأصل؛ ولعل الصواب: والأ يتوجهوا في طلبها إلا نحوها.

والقدرية وغيرها من سائر المذاهب، ولا تلحقه من الكلّ اللائمة والتعبير، بل تسكن النفوس عند التبرّي/ منها كلّها؛ حتّى إذا نبرأ^{١/٤} المتبرّي من الحديث أقبلت عليه قلوبهم بالإنكار، والألسن بالظعن، واللائمة بالتهجين.

فَعُقِلَ أَنَّ الحديث له موقع من الدين، ومحلّ من الإسلام، وموضع من النفوس السليمة، ليس لغيرها من المذاهب.

فليس يدّعي أحد من فرق الأمة البراءة من الحديث، ولا جعله مذهباً؛ بل أجمعوا جميعاً على تكفير من اعتقد ذلك، وأطلقه.

وقد وجد في الأمة فرقة، بل فرق، يعتقدون إبطال ما سوى الحديث، ويُهَجَّنون المذاهب التي خالفت الحديث ويبطلونها، ففي ذلك أعظم دلالة على أنّ مذهب الحديث وأهله، هو الأصل الذي لا يرغب عنه إلا من سَفِه نفسه، وجهل من أمر دينه ما كان ينبغي أن يعلمه.

وأيضاً، فإنّ العقل الصّريح يشهد على صحّة مذهب الحديث، وتفضيلها على غيرها^(١) من المذاهب، وذلك أنّ كلّ ذي مذهب، نُزِرَ بلقب من الألقاب، إذا أخذ نسبته لُقِّبَ به، وسَمِيَ مذهبُهُ إلى من أحدثه واحترعه، وأنّه إذا صرف عن أمره نسبه إلى غير الشّيء سَمِيَ، كالشيعة فإنّ المرجوع في قولها إلى تشيعهم عليّاً، على أقاويله، وآرائه.

والخوارج؛ فإنّ مرجوع أمرهم إلى نسبة ذلك إلى خروجهم على عليّ عليه السلام، ومفارقتهم إيّاه في تحكيّمه.

وكذلك سائر المذاهب؛ فإنّ منتهاها إلى أنمّتهم، ورؤسائهم، كالجهميّة إلى جهم، والقدرية إلى معبد الجهني وذوّيه، وغير ذلك من المذاهب، فإن أحدث أهل الحديث وسائر الفرق كلّها بنسبة الحديث.

(١) كذا في الأصل؛ ولعلّ الصواب: تفضيله على غيره.

ومثل ما روي أنه قال ﷺ: «الْقَدَرِيَّةُ مَجُوسٌ هَذِهِ الْأُمَّةُ، وَالْمُرْجِيَّةُ يَهُودُهَا»^(١).

ومثل ما روي في شأن المُحْدِثِينَ فِي الدِّينِ، ولعنته إِيَّاهُمْ^(٢).

ومثل ما روي فِي الرَّافِضَةِ، وما أمر بقتالهم وإخراجه إِيَّاهُمْ عَنِ الْإِسْلَامِ^(٣).

ومثل ما روي فِي الْخَوَارِجِ، وما نسبهم إِلَى الْخُرُوجِ مِنَ الدِّينِ^(٤).

ومثل ما روي فيمن يقول: «الْإِيمَانُ بِاللِّسَانِ...»^(٥)؛ وغير ذلك.

(١) أخرج الطُّرْفُ الْأَوَّلُ مِنْهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٦٩١) عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «إِنْ مَرَضُوا فَلَا تَعُودُوهُمْ، وَإِنْ مَاتُوا فَلَا تَشْهَدُوهُمْ»؛ وَحَسَنَةُ الشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ فِي «ظِلَالِ الْجَنَّةِ» (٣٣٨)، وَأَمَّا الطُّرْفُ الثَّانِي مِنَ الْحَدِيثِ فَلَمْ أَجِدْهُ، وَإِنَّمَا رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ فِي «السُّنَنِ» (٧٢٣)، وَاللَّيْثُكَانِيُّ فِي «أَصُولِ الْإِعْتِقَادِ» (١٨٠٩)، وَابْنُ شَاهِينَ فِي «الْكِتَابِ اللَّطِيفِ» (١٢) عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ مَوْقُوفًا، وَلَفْظُهُ: «الْمُرْجِيَّةُ يَهُودُ الْقَبْلَةِ»؛ وَفِيهِ الْمَغْيِرَةُ بْنُ غَنِيَةَ بْنِ النَّهَّاسِ، سَكَتَ عَنْهُ الْبُخَارِيُّ فِي «التَّوَارِيخِ الْكَبِيرِ» (١٣٨٥)، وَسَمَّاهُ: مَغْيِرَةُ بْنُ عَيْتَةَ بْنِ عَابِسَ، لَكِنْ تَعْتَبُهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «بَيَانِ خَطَا الْبُخَارِيِّ» (٥٣٢) فَقَالَ: وَإِنَّمَا هُوَ النَّهَّاسُ، سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: إِنَّمَا هُوَ مَغْيِرَةُ بْنُ عَيْتَةَ بْنِ نَهَّاسٍ، وَلَيْسَ لِلْعَابِسِ مَعْنَى. وَذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «الثَّقَاتِ» (١٠٩٥٧).

(٢) يُشِيرُ إِلَى مَا رَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ أَبِي مَرْفُوعًا: «الْمَدِينَةُ حَرَمٌ، مَا بَيْنَ عَائِدٍ إِلَى كَذَا، مِنْ أَحَدَثٍ فِيهَا حَدَثًا، أَوْ آوَى مُخَدَّنًا، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةُ وَالنَّاسُ أَجْمَعِينَ، لَا يُقْبَلُ مِنْهُ صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ» أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٨٧٠) وَمُسْلِمٌ (١٣٧٠)؛ وَلَهُ شَاهِدٌ عَنْ أَنَسٍ.

(٣) يُشِيرُ إِلَى مَا رَوَاهُ عَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ (٦٩٨) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مَرْفُوعًا: «يَكُونُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ قَوْمٌ يُتَّبِعُونَ الرَّافِضَةَ، يَرْفُضُونَ الْإِسْلَامَ وَيَلْقَظُونَهُ، اقْتُلُوهُمْ فَإِنَّهُمْ مُشْرِكُونَ». وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ، فِيهِ عَمْرَانُ بْنُ زَيْدٍ الثُّعْلَبِيُّ. قَالَ الْحَافِظُ فِي «التَّقْرِيبِ»: لَيْسَ؛ وَشَيْخُهُ حُجَّاجُ بْنُ تَمِيمٍ الْجَزَرِيُّ. قَالَ الْحَافِظُ: ضَعِيفٌ.

(٤) وَرَدَ ذَلِكَ عَنْ جَمْعٍ مِنَ الصَّحَابَةِ مِنْهُمْ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي مَرْفُوعًا: «سَيَخْرُجُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ قَوْمٌ أَخَذَاتُ الْأَسْنَانِ، سَفَهَاءُ الْأَخْلَامِ، يَقُولُونَ مِنْ خَيْرِ قَوْلِ الْبَرِيَّةِ: يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ حَتَّاجِرَهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ، فَإِذَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ، فَإِنْ فِي قَتْلِهِمْ أَجْرًا، لِمَنْ قَتَلَهُمْ عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣٦١١) وَمُسْلِمٌ (١٠٦٦).

(٥) يُشِيرُ إِلَى مَا رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهٍ (٦٥) مِنْ حَدِيثِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي مَرْفُوعًا: «الْإِيمَانُ مَعْرِفَةٌ بِالْقَلْبِ، وَقَوْلٌ بِاللِّسَانِ، وَعَمَلٌ بِالْأَرْكَانِ»، وَهُوَ حَدِيثٌ مُوَضَّعٌ كَمَا قَالَ الْأَلْبَانِيُّ فِي «الضَّعِيفَةِ» (٢٢٧١).

ولا نجد في أخبار رسول الله ﷺ، ولا في أخبار الصَّحابة،
والتَّابعين رضي الله عنهم خبراً، فيه تهجين الحديث وأهله، بل نجد فيها مذائح
الحديث والسُّنَنِ، والمتمسِّكين به، والأمر بالعضُّ عليها، وترك
مفارقتها؛ فدلَّ على ما ذكرناه، - وما لم نذكره مما تركناه مخافة
التَّطْوِيل - على صِحَّةِ مذاهب أهل الحديث، ونجاةِ أهلِهِ من ضلالةِ
الدُّنْيَا، وشقاءِ الآخِرَةِ.

وإلى الله نَرْغِبُ فِي أَنْ يُحْيِيَنَا عَلَيْهِ، وَيُمِيتَنَا عَلَيْهِ، وَيَبْعَثَنَا عَلَيْهِ،
إِنَّهُ وَلِيُّ.

وما ذكرنا على رؤوس الملائ / في المجلس، وما تكلَّم به في
هَذَا الْبَابِ بِحَمْدِ اللَّهِ وَمَنْهُ كَافٍ آخِرُ هَذَا الْفَنِّ.

أ/



فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
٥	المقدمة
١٣	صور من المخطوط
٢١	النص المحقق
٣٧	فهرس المحتويات



